رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 11 / 7 / 2023
تاريخ قبول البحث 14 / 9 / 2023
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

الفيدرالية والبارادبلوماسية

Federalism and Paradiplomacy

الباحث حيدر صباح كاظم
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Hayder Sabah Kadhim
University of Baghdad /Collage of Political Sciences
ha83sa@gmail.com

أ.م.د. ارواء فخري عبد اللطيف
جامعة بغداد / كلية اللغات
A.Prof. dr. Arwaa Fakhri Abdullateef
University of Baghdad / Collage of languages
Arwaa.f@colang.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يتناول البحث النظام الفيدرالي كنظام سياسي ودستوري، حيث يعتبر من ارقى النظم السياسية لادارة شؤون الحكم، تاخذ به الدول المترامية الاطراف والتي تتميز بمساحات شاسعة. ان هذا النظام يؤمن التعايش السلمي والجمع بين نوعين من المصالح في ان واحد، مصالح للدولة الفيدرالية بشكل عام ومصالح خاصة للاطراف المشتركة في تكوين هذا الاتحاد فالانتقال من المركزية في أدارة الشؤون العامة للدولة الى النمط الفيدرالي يمثل تحولا بنيوياً وسيكولوجياً ،حيث يكون هنالك توزيع مكاني – عمودي للسلطة والثروة بين الوحدات المكونة للدولة بشكل يختلف كليا عن الحالة المركزية، ونجد صور تنظيمية عديدة تتأسس ضمن اطار الفيدرالية العام ، مثل الفيدرالية السياسية والفيدرالية الاقتصادية والفيدرالية الاجتماعية والفيدرالية التربوية والفيدرالية الامنية والفيدرالية التعليمية والفيدرالية المالية.

الكلمة المفتاحية: "الديمقراطية"، "المركزية"، "اللامركزية"، "البارادبلوماسية"

Abstract

The research deals with the federal system as a political and constitutional system, as it is considered one of the highest political systems for managing governance affairs, and is adopted by the ast countries that are characterized by vast areas. This system ensures peaceful coexistence and the combination of two types of interests at the same time, the interests of the federal state in general and the special interests of the parties involved in the formation of this union. Perpendicular to power and wealth between the constituent units of the state in a way that is completely different from the central state, and we find Many organizational forms are established within the general framework of federalism, such as political federalism, economic federalism, social federalism, educational federalism, security federalism, educational federalism, and financial federalism.

Keywords: "democracy", "centralisation", "decentralisation", "paradiplomacy"

المقدمة

يعد النظام الفيدرالي نظاما" سياسيا" ودستوري، ومن ارقى النظم السياسية لإدارة شؤون الحكم، تأخذ به الدول المترامية الاطراف والتي تتميز بمساحات شاسعة، كما ان هذا النظام يحقق التوافق بين فكرتين متناقضتين هي الوحدة والتنوع، كونه يقف وسطا" بين قبول الواقع المشتت او الانصهار الكامل للوحدات المكونة لهذا النظام.

اهمية البحث: تتمثل اهمية البحث في تقديم النظام الفيدرالي كتجسيد للحكم المشترك والحكم الذاتي ويتم ذلك عن طريق التوزيع الدستوري للسلطات بين الحكومة الاتحادية، وحكومات الاقاليم بحيث لا تكون الحكومة المركزية او الوحدات المشكلة للفيدرالية خاضعة لبعضها البعض.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة النظام الفيدرالي منذ بداية ظهوره الى يومنا هذا والصفات الجوهرية التي يمتاز بها هذا النظام.

مشكلة البحث: تأتي مشكلة البحث بان النظام الفيدرالي كونه نظاما يساعد الدول ذات الاقليات المتنوعة الا ان له الكثير من العيوب والتي سندرسها في بحثنا هذه.

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث بان الملامح المهمة في تصميم اي فيدرالية وعملها بفاعلية كبيرة، هو ضمان سيادة الدستور كونه مصدر السلطات الحكومية.

منهج البحث: سيتناول البحث دراسة النظام الفيدرالي ومزاياه ومساوئه لهذا اعتمدنا المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

اولا" : الفيدرالية دراسة مفاهيمية

الدولة الفيدرالية يمكن تعريفها بانها ((عبارة عن اتحاد مركزي بين عدة ولايات تتنازل فيها الولايات الداخلة فيه، عن سيادتها الخارجية كاملة لصالح الاتحاد، وتبقى محتفظة بجزء من سيادتها الداخلية حفاظا" على ديمومة الاتحاد)). اي انها اتفاق عدة ولايات او اقليم طبقا" لدستور اتحادي اعلى، ينص على اقامة اتحاد دائم فيما بينهم ما ينتج عن هذا الاتحاد دولة واحدة جديدة وهي الدولة الفيدرالية والتي مبنية على قبول التعاون والسعي للتفاهم كالية مناسبة لتعزيز القيم المشتركة[1]، والتي تباشر سلطاتها على كافة اراضيها ومواطنيها، ما يؤدي الى اندماج شخصية الولايات الاعضاء في شخصية الدولة الفيدرالية.

ان من الملامح المهمة في تصميم اي فيدرالية وعملها بفاعلية كبيرة، هو ضمان سيادة الدستور كونه مصدر السلطات الحكومية، حيث انه يوزع ويقسم الحكم بين عدة مستويات، فان مجرد دخول هذه الولايات وانضمامها الى الفيدرالية تتحول هذه الولايات الى اقسام دستورية مكونة للدولة الاتحادية تخضع لسلطة واحدة و دستور اتحادي واحد يسمو على جميع دساتير الولايات وعلى جميع المواطنين.[2]

كما تم تعريف الفيدرالية بانها ((احد نماذج الدول المركبة، وهي التي تقوم على مبدأ الاتحاد بين اكثر من دولة تخضع من خلاله لسلطة مشتركة وتباشر مظاهر السيادة في الدولة عن طريق ، توزيعها بين عدة مستويات (تشريعية، تنفيذية، قضائية) وتمارس صلاحياتها اختصاصاتها على المستوى الاتحادي، اضافة الى سلطات تشريعية، وتنفيذية، و قضائية ودستور خاص في كل ولاية من الولايات)).[3] وايضا" تعرف الفيدرالية بانها تنظيم سياسي تقسم فيه نشاطات الحكومة بين مستويات الاحكم الاقليمي والاتحادي، بالطريقة التي يكون فيها كل من حكومتي الاقليم والاتحاد قدرا" من النشاطات التي تتخذ بشانها القرارات الحاسمة 4.

كما يطلق على الفيدرالية بالاتحاد مركزي (وهو الاتحاد الذي يقوم بين عدة دول تتنازل كل منهل بمقتضى دستور الاتحاد عن بعض سلطانها الداخلي وعن سيادتها الخارجية وذلك لدولة تتكون منها جميعا" تسمى دولة الاتحاد[5]. اما في دليل اكسفورد تعني الفيدرالية ((التعايش داخل نظام حكم واحد ذات حكومات متعددة المستويات، لكل منها حقوق دستورية وبدرجة من الاستقلالية مع وجود سلطة قضائية مستقلة لكل مستوى))[6].

ويعرف وليم مادوكس الفيدرالية ((بانها تلبية النظام السياسي للمشكلات التي تعصف بالدولة، لما تنطوي عليه الفيدرالية من عملية تحقيق الوحدة، والتنوع والنظام والحرية والمركزية والحكم الذاتي في ان واحد، فهي مبدا تنظيمي والمراد منه حل المشكلات الداخلية التي تواجه الدولة، ومن ثم تطوير هذا النظام وتشجيعه لغرض الانتشار في العالم، كونه محفز على الاستقرار)).[7]

ويرى ويليم رايكر الفيدرالية بانها ((تنظيم سياسي يقسم انشطة الحكومة بين مجموعتين اقليمية ومركزية لكل منها نشاطاتها التي يختص بأتخاذ القرارات النهائية فيها)) بحيث ان الحكومتين تمارس الحكم سوية على نفس الرقعة الجغرافية وعلى رعاياها ويؤكد على وجود دستور ينظم العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات الاعضاء.[8]

و نجد القاضي محمد عمر مولود عرف الفيدرالية بكونها ((تنظيم سياسي دستوري داخلي مركب تخضع بموجبه عدة دول اعضاء او ولايات الى حكومة اتحادية اعلى منها وينطوي هذا التنظيم على وجهين، احدهما خارجي حيث يظهر الاتحاد كدولة واحدة في ميدان السيادة الخارجية ووجه داخلي يتسم بتعدد الكيانات الدستورية التي تشارك حكومة الاتحاد في ممارسة السيادة الداخلية)).[9]

ثانيا": مفهوم النظام الفيدرالي

هناك تنوع في التعريفات والمفاهيم حول مفهوم النظام الفيدرالي، والتي تناولها الفقه الدستوري والدولي، ويرجع السبب في ذلك الى ارتباط هذا المصطلح بعدة تعاريف متداولة في هذا المجال، امثال الفيدرالية والاتحاد الفيدرالي او المركزي و النظام الفيدرالي. فمن الصعوبة نجد معنى محدد لهذه المصطلحات يتفق عليه المختصين في علم السياسة، مما ادى الى اختلاف اصحاب الشان في تحديد مفهوم النظام الفيدرالي وانقسامهم الى فريقين، الفارق بينهما يدور حول الركن القانوني للوحدات الاعضاء في الاتحاد.

الفريق الاول : يرى اصحاب هذا الفريق ان النظام الفيدرالي هو نظام الولايات التي تتنازل عن سيادتها الخارجية، وعن جزء من سيادتها الداخلية بالقدر الذي يساعد على قيام نظام سياسي واحد، وتمارس سيادتها الخارجية بشكل كامل لصالح الحكومة الفيدرالية التي تمثل الدولة الاعلى فوق الاقطاب المكونة للاتحاد، بمعنى ان الدول الاعضاء (ولايات اقاليم) في النظام الفيدرالي لا تتمتع بشخصية دولية داخل النظام الفيدرالي بل هي وحدات ادارية.

الفريق الثاني: يذهب اصحاب هذا الفريق الى القول ان الوحدات المكونة للنظام الفيدرالي هي، وحدات سياسية تتمتع بالشخصية القانونية والدولية، وذلك من خلال وصف هذه الوحدات بـ (الاقاليم الولايات مقاطعات) فلها الحق في الترافع امام المحاكم والمطالبة بحقوقها وتمتعها بالشخصية المعنوية، يجعلها تمتاز بنوع من الاستقلال الذاتي في ادارة مرافقها، ويذهب غالبية الفقه السياسي بهذا الاتجاه.[10]

ويشير مصطلح نظام سياسي فيدرالي الى/ مستويين او اكثر من الحكم وبالنتيجة فانه يحتوي على، عناصر من الحكم المشترك نجدها من خلال المؤسسات المشتركة والحكم الذاتي للاقاليم في الوحدات المكونة للدول الفيدرالية، وكل مستوى يستمد صلاحياته من الدستور ولا يكون خاضع لغيره من المستويات، كما ان لكل مستوى في الحكومة

الاتحادية له صلاحية التعامل المباشر مع مواطنيه في كافة المجالات تشريعية، تنفيذية، ضرائبية، وكل مستوى يتم انتخابه مباشرة من قبل مواطنيه. ويتصف النظام الفيدرالي بصفات:

1. مستويان في الحكم يمارس كل منهما سلطاته مباشرة على مواطنيه.
2. السلطات التشريعية والتنفيذية وموارد الدخل توزع دستوريا" وبشكل رسمي، مع وجود ضمان استقلال للحكم الذاتي لكل منهما.
3. وجود المجلس الفيدرالي الثاني يضم ممثلين معتمدين من الاقاليم للتعبير عن ارائهم ضمن مؤسسات صنع السياسة الفيدرالية.
4. وجود دستور مكتوب، يتمتع بسيادة عليا و لا يحق تعديله الا بموافقة كل الولايات المكونة للاتحاد.
5. وجود محاكم عليا لحل النزاعات التي تنشأ بين الولايات والاقاليم او بينهما وبين الحكومة المركزية.[11]

مزايا وعيوب النظام الفيدرالي

يعتبر النظام الفيدرالي من اقوى الانظمة واكثرها استقرار بفضل ما يتمتع به من مزايا عديدة، والتي تضمن له التوسع والانتشار فهو نظاما" دستوريا" قويا" يستند الى الديمقراطية والديمقراطية تعني التعددية[12].

أ- مزايا النظام الفيدرالي

1. يساعد النظام الفيدرالي على تاسيس دولة قوية كبيرة ذات امكانيات واسعة، تستطيع الدفاع عن كيانها والحفاظ على استقلالها لتوفر الامكانيات والقدرات والتي يصعب تحقيقها بالنسبة للولايات الاعضاء
2. يجمع النظام الفيدرالي بين الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي، من حيث وحدة التشريع في المسائل التي تهم الدولة الفيدرالية، خصوصا" في المسائل التي تكون جوهرية ذات اهمية للدولة باجمعها، وترك مساحة كبيرة للاقاليم الاعضاء او المقاطعات في اصدار التشريعات في المسائل الثانوية و المحلية التي تهم الولايات، وهذا ما نراه في الدول التي لم تنتهج النظام الفيدرالي ومن هذه الدول سوريا، حيث ان من اهم العوامل التي أدت إلى تفعيل الأزمة الحالية متجذرة في الركود المؤسسي الذي أدى إلى تهميش قطاعات كبيرة من المجتمع وحرمانها من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية13.
3. وجود قيمة ديمقراطية للنظام الفيدرالي وذلك من خلال وجود تشريعات ونظم ادارية محلية خاصة بها، بحيث تكون اكثر ملائمة لصالح الولايات التي تصدر عنها.
4. مشاركة للخبرات الواسعة في النظام الفيدرالي بحيث ان كل ولاية لها نظم ادارية وتشريعية خاصة، والتي يثبت نجاحها يمكن ان تطبق في ولايات اخرى.
5. الاتحاد الفيدرالي يفسح المجال في تعدد الانظمة السياسية، كون ان كل ولاية تطبق النظام السياسي الذي تجده مناسب لها. والذي يحقق اهدافها ومصالحها.

ب. عيوب النظام الفيدرالي

1. هيمنة الحكومة الفيدرالية المركزية على السلطات.
2. تواجه الدول الفيدرالية ذات الاقاليم المتعددة عدم استقرار نهائي كونها مهددة بالانفصال، مثل خروج سنغافورة من ماليزيا عام 1965، وتحلل تشيكوسلوفاكيا عام 1992.

3. المشاكل التي تواجه الاتحاد الفيدرالي في توزيع الايرادات والثروات الطبيعية، وادارتها وتقسيمها بين الحكومة الفيدرالية والوحدات الاعضاء.14

4. التكاليف العالية للنظام الفيدرالي، اذ يحتاج هذا النظام الى الكثير من الاموال من اجل الحفاظ على الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم التي تدفع للعاملين والمسؤولين في كل المستويات.

5. ازدواجية الحكومة، من خلال تكوين حكومة وطنية وحكومات الاقاليم والولايات يمكن ان يؤدي ذلك الى عدم الاستقرار والتصارع على السلطة.

1- اللامركزية

ويقصد باللامركزية هي تقاسم السلطات بين عدة مستويات حتى لا يتم تركيز السلطة في يد الحكومة المركزية فقط، بل يتم اشراك هيئات محلية او اقليمية في اتخاذ القرارات المحلية. كما تعني اللامركزية تقسيم الدولة الى وحدات واقاليم توزع فيها السلطات على هذه المناطق والاقاليم بحيث تكون للمجالس المحلية سلطات اصدار الاوامر في الكثير من المسائل المحلية دون العودة الى الحكومة المركزية، وتقسم اللامركزية الى العديد من الانواع وفيها اللامركزية الادارية والسياسية والتي سيتم تناولها في هذا المطلب.[15]

2- اللامركزية الادارية

هي تفترض وجود وحدات ادارية تمتلك هيئات محلية منتخبة من قبل الناخبين المحليين، والتي يمكن ان ينص عليها في الدستور، وتباشر هذه الهيئات اختصاصات محددة من قبل الحكومة المركزية، وبهذا تعني اللامركزية الادارية، بانها اسلوب اداري يقتصر على توزيع الاختصاصات الوظيفية التنفيذية، فهي اسلوب اداري لا غير كون ان الادارة هي العنصر الرئيسي والاهم في المؤسسة التنفيذية وهي بذلك تستند الى مقومين اساسيين:

أ. توفر وحدات ادارية معترف بها من قبل المركز (كالمحافظات) تديرها هيئات محلية يتم انتخابها من قبل السكان المحليين وبهذا تنشأ وحدات ذات شخصية معنوية.

ب. توفر استقلال مالي واداري للوحدات المحلية وهي بذلك تكون لها بعض الاستقلالية، في سلطة اصدار القرارات في الامور المحدد لها دون الرجوع الى المركز.

وبهذا فان اللامركزية الادارية تعني تقاسم الاختصاصات الادارية في الدولة، بين المؤسسات المركزية في عاصمة الدولة وبين وحدات محلية تتمتع باستقلال نسبي ولها شخصية معنوية كالمحافظات والاقضية والنواحي، وتمارس اختصاصاتها الادارية تحت رقابة واشراف السلطة المركزية، وهو بذلك لا يمس وحدة الدول السياسية مع وجود سلطات مركزية واحدة تشريعية، وتنفيذية وقضائية و دستور واحد.[16]

وبذلك يمكن القول بان اللامركزية الادارية ((تقوم على اساس توزيع الاختصاصات الادارية بين السلطة المركزية للدولة والوحدات او الهيئات الادارية المحلية المنتخبة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في ممارسة اختصاصاتها تحت رقابة واشراف الدولة)).[17]

3- اللامركزية السياسية:

وهي ((وضع دستوري يقوم على توزيع الوظائف الحكومية المختلفة تشريعية، تنفيذية، وقضائية بين الحكومة الاتحادية في العاصمة وحكومات الولايات او الجمهوريات او الكانتونات او غيرها من الوحدات السياسية حيث تمارس الوحدات المذكورة سيادتها الداخلية، فتقيم البرلمان وتنشئ حكومة، وتسن التشريعات وتحكم بموجبها)).[18]

وتعرف اللامركزية السياسية: ((وهي عملية قانونية لتوزيع الوظائف سواءالتشريعية او التنفيذية او القضائية ما بين الحكومة المركزية و الولايات التابعة لهذه الدولة)).[19]

اللامركزية: هي عبارة عن ((نظام سياسي يرتبط في كيفية تداول السلطات في الدولة، ان الهدف الرئيسي من ذلك هو توزيع الوظيفة السياسية بين الدول الاتحادية من جهة والولايات التابعة لها من جهة اخرى)).[20]

ان امتداد سلطة الحكم الى كل الاقاليم في الدولة لا يعني ان تمس الولايات في كل شيء، فهناك بعض الشؤون التي يعود امر البت فيها الى الحكومة الفيدرالية او الحكومة المحلية الاقليمية عن طريق الدستور ويتم ذلك عن طريق ثلاثة اتجاهات:

1. **الاتجاه الاول:** يحدد الدستور في الاتجاه الاول سلطات الدولة الفيدرالية التي من حقها البت فيها، ومن ثم تحديد سلطات المناطق المحلية التي من حقها البت فيها داخل مناطقها المحلية، ذلك يعني وجود قائمتان، القائمة الاولى تشمل جميع الاختصاصات التي هي من صلاحيات الحكومة الفيدرالية (الدولة الاتحادية)، والقائمة الثانية تشمل جميع الاختصاصات التي هي من صلاحيات الحكومة المحلية (مناطق محلية) مثل المانيا وسويسرا.
2. **الاتجاه الثاني:** يحدد الدستور على سبيل الحصر الصلاحيات الاتحادية، وهو تحديد الشؤون التي يرجع امر البت فيها الى الحكومة الفيدرالية، وكل ماعداها، مالم ينص عليه الدستور فهو من اختصاصات السلطات المحلية مثل الولايات المتحدة الامريكية وليبيا.
3. **الاتجاه الثالث:** وهي عكس الطريقة الثانية تتمثل في تحديد الدستور للسلطات التي يرجع امر البت فيها الى المناطق المحلية، وكل الامور الاخرى ما عداها وما لم ينص عليها الدستور هي من اختصاصات الحكومة المركزية الاتحادية الفيدرالية، امثال الهند وبلجيكا.[21]

ثالثا": الفيدرالية الجديدة

اولا": مفهوم الفيدرالية الجديدة

مع مرور الوقت تطورت كافة الانظمة الفيدرالية وذلك لخضوعها لمتغيرات دستورية رسمية متلاحقة، وفي ظل هذا التطور المتسارع نجد ان البعض الاخر من الاتحادات الفيدرالية قد تغير بشكل جوهري، بالرغم من وجود دساتير مستقرة الى حد ما. ان وجود عوامل مختلفة لعبت دورا" هاما" للغاية في تطوير وتكوين هذه التجارب الفيدرالية، لوجود تحولات اقتصادية وديمغرافية كبيرة، كما لايمكن اغفال التطور الحاصل في المجال التكنولوجي الجديد والتطورات السياسية العالمية والمحلية، مما دفع الى ممارسة الديمقراطية بشكل اوسع، وقد ادى التطور الحاصل في تكنولوجيا النقل والاتصالات الى تضييق المسافات وسرعة في نقل المعلومات ادى الى تطور في كافة

الانظمة السياسية الفيدرالية، وما نتج عنه ايضا" ظهور مجتمعات ذات وعي سياسي داخل تلك الفيدرالية، هذا بالإضافة الى ان التطور السريع في كافة المجالات دفع الى ظهور وحدات جديدة او التركيز على ولايات كان ينظر اليها على انها قليلة الفائدة من الناحية الاقتصادية، وعلى سبيل المثال كان ينظر الى الاجزاء الغربية من الولايات المتحدة وكندا والاجزاء الشمالية من البرازيل على انها ذات شأن قليل، ولكن مع مرور الوقت نالت وزنا" اكبر في الاتحادات الفيدرالية.

ثانيا": دوافع التحول نحو الفيدرالية الجديدة

ان لغالبية الدول وظائف تقليدية اساسية تتمثل في اربعة وظائف رئيسية هي:

أ.تحديد المجال القانوني للدولة وذلك في تحديد سلطاتها وقضائها.

ب–ضبط الحركة والتنقل بمختلف اشكالها من حركة الاشخاص ورأس المال والبضائع.

ج–تحديد مجال حقوق المواطنين وحرياتهم و واجباتهم.

د– الحفاظ على الهوية الوطنية ، وان اختلفت ثقافات الشعب الواحد او عرقياته او دياناته او تعدد اللغات.

فعلى سبيل المثال بعد عام 2003 ، شهد العراق تغييرات جذرية في نظامه السياسي .حدثت هذه التغيرات بعد حروب عديدة وعقوبات متعددة واحتلال خارجي دمرت خلاله بنيتها التحتية ومؤسساتها حتى أصبحت من الدول الفاشلة التي تنبثق منها أخطر المشاكل التي تمس الأمن والاستقرار الدوليين .كما أصبحت بيئة صراع وأزمات متعددة متجددة ، أهمها أزمة القيادة وبناء الدولة، ادى به الى تبني الفيدرالية[22].

ان التطور في مجال التكنولوجيا الحديثة والنقل والتواصل قد قلصت من الزمان والمكان على مستوى العالم، وسنوضح اهم الاسباب التي دفعت الى هذا التحول في ظل العولمة.[23]

اسباب التحول نحو الفيدرالية الجديدة

1– التحدي الاقتصادي لاقاليم الدولة

خلال تسعينات القرن الماضي اصبح العالم بلا حدود اقتصادية لدخول العولمة في المجال الاقتصادي، فهي مرحلة لتطور النظام الراسمالي العالمي وفيه تذوب وتتلاشى الشؤون الاقتصادية للدول القومية في النظام العالمي، دون اعتبار للحدود السياسية في ظل هيمنة الدول المتقدمة، والشركات المتعددة الجنسيات وتحول الاسواق المحلية الى عالمية، واصبحت النظم الاقتصادية متداخلة وذات تاثير بعضها على بعض، ولم تعد هناك فواصل بينها.[24]

كما يلاحظ تراجع كبير في سيادة الدولة القومية وسلطاتها، اذ تواجه هذه الحكومات صعوبة في ضبط الانشطة التجارية للشركات داخل حدودها الجغرافية، وتواجه الدولة القومية خطر انتزاع السيادة وتحويلها الى كيانات دولية اكبر منها كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والمؤسسات العالمية الدولية.[25]

2– تراجع الاهتمام بالجغرافية

اننا نعيش في عالم يمكن القول بانه عالم صغير جدا"، ذات ارتباط وثيق بالثورة التكنولوجية التي دخلت في مجال النقل والاتصالات منذ القرن الماضي، فعلى سبيل المثال يمكن القيام برحلة حول العالم في غضون ايام، كما ان البريد الارضي كان يستغرق عدة شهور للوصول بين بلد واخر، ولكن مع دخول الثورة العلمية ومع مجيء

الهاتف والفاكس والبريد الالكتروني والتواصل عبر الفديو اصبح التواصل سريع جدا" وفوريا"، حيث اطلق على هذا الشكل الجديد بالقرية العالمية، ويزعم الكاتب والمفكر الامريكي توفلر (1970) هذا الاتجاه في كتابه (الصدمة المستقبلية)، حيث يشير الى ان التطور الحاصل في تكنلوجيا النقل والاتصالات وتدفق الخبرات بين الدول يعني، ان المكان لم يعد المصدر الرئيسي للتنوع، اذ لم يعد الحيز الجغرافي مهما"، اذ تتاثر الاسواق المحلية بطبيعة الاسواق العالمية رغم بعد الرقعة الجغرافية للاسواق المحلية عن الاسواق العالمية كونها اصبحت مترابطة، ومع التغير الاساسي الذي احدثته العولمة عن طريق تدفق الخبرات والسلع والمعلومات وتفاعلها، تنشأ جغرافية جديدة ومعقدة كانتشار افرع عديدة للشركات المتعددة الجنسيات خارج حدود الدولة الفيدرالية وعدم السيطرة عليها من قبل الدولة الوطنية مثل شركة فورد ماستر او شركة IBM للحاسبات[26]. وهنا يمكن وصف عولمة الجغرافية بانها تتعلق باعادة تنظيم الشكل والمساحة على الارض، وذلك من خلال الممارسات العابرة للدولة القومية على الممارسات الوطنية، في عالم تتلاشى فيه الفواصل الحدودية بصورة سريعة متزايدة[27].

اذا تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات انتاج غير مركزي، اي الانتاج على مستوى العالم والحصول من خارج الحدود الجغرافية على الموارد الطبيعية والمنتجات الوسطية، كما تعتمد على على راس المال العابر للحدود الوطنية، كل هذا يدفعنا الى مراجعة النظر في الحدود الجغرافية وسياسة الدولة الوطنية[28]. وهنا يمكن ملاحظة التطور السياسي الذي اخذت به العديد من دول العالم متبعة نظرية عولمة الجغرافيا، من خلال شركات متعددة الجنسيات، اذ ان ثلاثة ارباعها تقريبا" امريكية والربع الباقي اوربية ويابانية[29].

3 –العولمة المالية

ظهرت العولمة بوصفها نظاما" عالميا" جديدا"[30] ويعتبر عالم المال من الميادين الاولى التي تعولمت وذلك نتيجة بروز الاسواق المالية العالمية وظهور مؤسسات مالية كبرى، امثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فان الحكومات الوطنية وحتى نهاية الثمانينات من القرن المنصرم كانت تحتكر الى حد كبير ادارة المجال العالمي المالي وبأشراف مؤسسات مصرفية حكومية، غير ان العالم شهد منذ بداية التسعينات من القرن الماضي قيام اسواق مالية عابرة للحدود وغير خاضعة لرقابة الدولة، واصبحت معاملاتها تنجز بسرعة الضوء وعلى مدار الساعة وبحرية تامة، وباتساع العالم فقد تخطت هذه الاسواق اخيرا" الزمان والمكان فلم تعد الاسواق التجارية والمالية العالمية موحدة بل، اصبحت خارجة عن تحكم دول العالم بما في ذلك اكبر الدول مساحة واكثر موارد اقتصادية[31] ان وجود رؤوس اموال ضخمة وعملاقة والتي تبحث عن اقصى ربح وبحد ادنى من المخاطر، جعل الشركات عبر الوطنية وصناديق التمويل وشركات التأمين تتبع مسار عولمة المجال المالي ، بالتالي يعني هذا تراجع دور الدولة الفعلي في المجال الاقتصادي، فقد تخلت الدولة بالفعل عن سلطاتها، في استحصال الضرائب على انتاج المضاربات المالية وارباح استثمارات الشركات الكبيرة وتحديد قيمة العملة الوطنية ما ينتج عن اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية.[32]

ان وجود فواعل فوق الوطنية والمتحكمة برأس المال العالمي كما تم ايضاحه امثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات تلعب دور كبير، في الحد من قدرات الدول الفيدرالية بل انها في بعض الاحيان قد تفرض عليها سياسات خارجية قد تصل الى حد الاطاحة بحكومات قائمة او قد تسبب ازمات اقتصادية

خانقة او قد تساهم في مجيئ حكومات اخرى مسايرة لسياساتها كونها متحكمة برأس المال الذي يتنقل ويجوب العالم بكبسة زر صغيرة خارج سيطرة الدولة الوطنية.

4-الثورة الاعلامية ووسائل الاتصال

ان الثورة الاعلامية التي تطورت بشكل رهيب و تعني التواصل في كافة الانشطة التي تتعدى الحدود التقليدية بين الدول، لاغية حدود المكان وقيود الحركة والاتصال، حيث ربطت بقاع العالم بعضها البعض، فقد اصبح العالم في ظل هذا التطور وزمن الانترنيت اشبه بالمدينة الصغيرة، التي اقامتها التكنولوجيا الجديدة من خلال قدرتها على تجاوز الحدود السياسية والجغرافية للدول والتي يمكن تفسيرها بتراجع العناصر المادية (كالارض، مصادر الطاقة، الثروات الطبيعية) لتفسح المجال امام العناصر غير المادية (التطور العلمي، التقنية العالمية، تطور وسائل المعلومات والاتصالات) الى الظهور ومنافسة العناصر المادية كما ان تدفق المعلومات وعدم السيطرة عليها ساهمت في زيادة اختراق الحدود السياسية، كل هذا كان على حساب تراجع سلطة الدولة الوطنية على مقوماتها الاقتصادية.[33] ونجد هناك بعض الانواع الحديثة في الفيدرالية

1. الفيدرالية الجديدة

وهي التطبيق العملي الجديد للفيدرالية والتي يتم تنفيذها اول مرة في الولايات المتحدة الامريكية، والتي تمتاز باعادة السلطات الى الولايات، وفسح المجال امام هذه الولايات لتتحرك بحيرة تامة في ادارة شوؤنها، هذا ما اوصى به الرئيس رونالد ريغان، الذي اعتقد بان المساعدات الفيدرالية الاتحادية ما كانت الا مناورة استعملت من قبل الحكومة المركزية، لتعزيز نفوذها وسيطرتها على حساب الاقاليم والولايات، الا ان رغبة الرئيس ريغان كانت في ارجاع الامتيازات والسلطات الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت سابقا" بيد الحكومة الاتحادية الى حكومات الولايات المحلية فاعتبرت هذه فترة جديدة، في تطبيق الدستور وبعض القوانين الاتحادية فاسميت بالفيدرالية الجديدة، اذ اعتبرت تغييرات جوهرية في تطبيقات النظام الدستوري القائم على الفيدرالية .[34]

2. الفيدرالية المتجانسة

وتنقسم هذه الفيدرالية الى نوعين، النوع الاول يركز على زيادة سلطات الحكومة المركزية على الولايات وذلك من خلال، حصر التشريع بيد الحكومة المركزية، وهذا النوع يمكن مشاهدته في السنوات الاولى لتاسيس الاتحاد الفيدرالي في الهند، فقد جاء الدستور الهندي ليكون الضامن ألاساس لحقوق ألاقليات في "الدولة الالدينية"، بعد أن خصص البندين 31 و32 للحفاظ على حقوق هذه الاقليات في ممارسة ما ترغب به وفقا للدستور؛ بما في ذلك "الحقوق السياسية" التي مهدت لنشوء الفدرالية في الهند[35]. اما الشكل الثاني فعلى اساسه تقوم الحكومة الاتحادية بالتنازل عن بعض الصلاحيات والسلطات لصالح بعض الاقاليم او الولايات، وذلك لوجود بعض المصالح الخاصة او من الممكن ان تكون هناك بعض الخصوصية لهذه الاقاليم وهذا نجده قد تم تطبيقه بشكل عملي في ماليزيا.

3. الفيدرالية المتشابكة

وهي التي تعني المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات من قبل الحكومة المحلية والولايات بشكل اوسع، من خلال مشاركة ممثلين هذه الولايات في اجهزة وادارة النظام الفيدرالي التنفيذية والتشريعية.[36]

4. الباراديبلوماسي

ظهرت العلاقات الدولية كتخصص أكاديمي متميز لما يقرب من مائة عام قبل نهاية الحرب العالمية الأولى[37] وعلى هذا الاساس فان العلاقات الدولية ليست امر جديد في الساحة الدولية، ولكن طبيعة القوانين هذه التي تتحكم بهذه العلاقات قابلة للتجدد وبصورة مستمرة كون ان هذه الدول تحاول وبشتى الطرق ان تحسن هذه العلاقات بما ينعكس عليها بالايجاب ومن ثم تحقيق مصالح مشتركة بينها وبين الخارج.

ومن هذا المنطلق نجد ان العلاقات الدولية دخلت عليها متغيرات كثيرة منها دخول مفاهيم جديدة تخص الادارات المحلية والاقليمية تعطيها الحق في الدخول في النشاط الدولي ومزاولته في بعض القضايا والتي ممكن ان تكون ثقافية واقتصادية او لحماية البيئة او تجارية، وحتى في بعض الاحيان ممكن ان تكون سياسية. ان هذه الاحتياجات للادارات المحلية في مزاولة نشاطها الخارجي مع العالم تتزامن مع ظهور مصطلح (**الباراديبلوماسي**) ومتزامن مع العولمة التي دخلت في العديد من المجالات ومنها مجال العلاقات الدولية حيث يمكن مشاهدتها، وخصوصا" في العقود الثلاثة الماضية انتشار مصطلح الباراديبلوماسي بشكل واسع في اوربا بما يعني ممارسة العمل الديبلوماسي للوحدات الادارية المحلية جنبا" الى جنب مع العمل الديبلوماسي الرسمي للدول الفيدرالية، اي للمستوى الاعلى للدولة، ولكن يكون عمل الوحدات الاقليمية المحلية برتبة اقل وفي نطاق محدود بما يحقق الفائدة لهذه الوحدات وبشكل خاص وفائدة بالشكل العام للدولة الفيدرالية .[38]

ويشير (Geoffrey Pigman) الى ان الاتجاه الكلاسيكي التقليدي في دراسة الديبلوماسية تجاهل العلاقات القائمة تاريخيا" للحكومات الفرعية والمحلية مع الكيانات الخارجية الوطنية منها او الفرعية اوالمحلية، علما" ان الحكومات الفرعية تقوم بتادية وظائف ديبلوماسية تتعلق بالتمثيل و الاتصال وهي وظائف تميز الممارسة الديبلوماسية بين الدول ذات السيادة.[39]

ذات التطور في نظرية العلاقات الدولية يحمله (Samuel Lucas Mcmillan) فبحسب وجهة نظره استمر الاتجاه الكلاسيكي في التحيز للدولة وتاخر في النظر الى ما تحت المستوى القومي مثلما استمرت ادبيات العلاقات الدولية في غض النظر عن الحكومات ما تحت الوطنية ومن الممكن ان يكون السبب الى ان النظريات المهيمنة على الحقل السياسي، تحديدا" الواقعية والليبرالية، شجعت الباحثين في هذا المجال على النظر في النهايات – من الدولة الموحدة الى الافراد – واسقطت المستوى الوسطي كالحكومات ما دون الوطنية.[40]

ان بعض المختصين يرجع بنشاة البارادبلوماسي الى عام 1920 عندما بدات (كندا و جنوب افريقيا واستراليا) في اقامة علاقاتها الخارجية في الوقت الذي كانت خاضعة فيه للامبراطورية البريطانية ومن ثم تلتها هونج كونج في عقد الخمسينات من القرن نفسه كاحدى رواد البارادبلوماسية بعد ان تم منحها الحكم الذاتي من قبل بريطانيا العظمى واصبح لديها صلاحيات التفاوض المباشر على الاتفاقيات التجارية مع الدول الاجنبية.[41]

اما في الثمانينات فقد تم تقديم النشاط الخارجي للحكومات ما دون الدولة الى مجال الدراسات الفيدرالية بشكل تفصيلي ودقيق واكاديمي بواسطة الكاتب الكندي (Ivod. Duchecek) واثار الانتباه الى خمسة انواع من النشاطات التي تقوم بها الجهات الفاعلة دون الدولة:

1. Microdiplomacy of Bordering Regions مايكرودبلوماسية المناطق المتاخمة

2.Transregtionai Diplomacy

3.Global paradiplomacy الباراديبلوماسية العالمية

4.Protodiplomacy

5.Global protodiplomacy[42]

وبشكل ديناميكي تطورت نظرية الباراديبلوماسي في العديد من الاتجاهات متزامنة مع حقبة ما بعد الحرب الباردة عبر اتجاه العديد من النظريات الفرعية الى تفسير العوامل التي ادت الى بروز وحدات ما دون الوطنية كممثلين دوليين من قبيل لا مركزية الدولة القومية وظهور الازمات المؤثرة بالنماذج الكلاسيكية الفيدرالية، انتشار الشبكات الدولية، ظهور العولمة المحلية، التشظي، استبدال العلاقات الدولية بنموذج الحكم العالمي.[43]

تم صياغة التعريف الاول لمصطلح البارادبلوماسي على يد (Panayotia Soldatos) استاذ مادة القانون والعلوم السياسية بجامعة مونتريال الكندية والذي يشير حسب رايه الى ((النشاط الدولي)) المباشر للفواعل دون الوطنية وحدات فيدرالية اقاليم, جماعات حظرية، مدن، والذي يدعم او يكمل او يصحح او يكرر او يتحدى دبلوماسية الدول القومية.[44]

ونجد هناك محاولات لوضع تصنيف للباراديبلوماسي قام بها (Robert Kaiser) وهذا التصنيف مبني على نماذج متبناة في نظام الحوكمة العالمية اطلق على النموذج الاول تسمية (Transporter Regional paradiplomacy) ويعني الاتصالات الرسمية وغير الرسمية بين الاقاليم المتجاورة عبر الحدود الوطنية. واطلق على النموذج الثاني تسمية ((Transreglonal paradiplomacy)) ويتمثل بالتعاون مع اقاليم داخل دول اخرى، اما النموذج الثالث فقد اطلق عليه (Global paradiplomacy) ويشير الى الاتصالات ذات الوطنية السياسية مع الحكومات المركزية الوطنية الاجنبية، منظمات عالمية، جماعات المصالح، قطاع خاص.[45]

ان القيام بمهام النشاط الخارجي في الدبلوماسية من قبل الحكومات الفرعية المحلية فيمكن تعريفها بـ ((تلك الحكومات التي تدخل في اطار الحكومة الفيدرالية وتعبر عن الثقافات الفرعية الموجودة بالاقاليم داخل الدولة وقد تمتلك تمثيل كل السلطات باستثناء الخارجية والدفاع ويدير الحكومات المحلية اشخاص منتخبون من السياسيين المحليين الذين يتمتعون بدراية كبيرة ويعملون على رعاية المصالح العامة لجمهور المنطقة الفرعية)).[46]

وبهذا اصبحت الحكومات المحلية فاعل اساسي مع الحكومات المركزية في القيام بالمهام الدبلوماسية كونها لا تعتبر مجال حصري للدولة الوطنية الحديثة.[47]

ولا تقتصر الدبلوماسية الموازية على الاقاليم والولايات بل تصل حتى الى المدن الكبيرة. اذا كانت الغالبية العظمى من الدول والمدن تدير شؤونها الخارجية لذا فان الكثير من الفاعلين الجدد يرتفعون ويضيفون اصواتهم الى الحكومات الدولية ولمعرفتهم بامكاناتهم الاقتصادية ولمواجهة الجمود في عواصمهم الوطنية والتي تخص الوظيفة الدبلوماسية نجدها قد ماست هذه الوظيفة بعد ان قطعت شوطا" طويلا" في ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية وعلى الصعيد العالمي نجد نمو ملحوظ في النشاط الدولي للمدن وبسرعة في اغلب مدن العالم مما يؤدي الى تحول في الممارسات الدبلوماسية وتعد المدن قوى اقتصادية وسياسية، وعلى سبيل المثال الناتج الاجمالي محليا" لولاية نيويورك اكبر من الناتج المحلي الاجمالي لاسبانيا او كوريا الجنوبية، اما ولاية ساوباولو في امريكا اللاتينية تعد

وحدها اغنى من الارجنتين واوروغواي وباراغواي وبوليفيا مجتمعة، كذلك في الصين تعد قوانغدونغ اغنى من روسيا والمكسيك. ان خطوة الدبلوماسية الموازية اصبحت حتمية على الرغم من ان الظاهرة ليست بجديدة الا ان هذا الاتجاه اصبح اكثر صلابة من اي وقت مضى وسنعرض اكثر الولايات دخل للناتج المحلي.[48]

الاستنتاجات

1. تعد الفيدرالية الحل الامثل كونها تعمل بطرق دستورية لانها تسمح للمستويين او اكثر للعمل بشكل متوازي.
2. تحقق الفيدرالية لكل مستوى المحافظة على خصوصياته.
3. منع الاستبداد والديكتاتورية والتمتع بنظام ديمقراطي عادل.
4. الفيدرالية هي السبيل الافضل لاحتواء الازمات والمشاكل في البلدان متعددة الاعراق والقوميات.
5. صعود الاقاليم والولايات الى الساحة الدولية بسبب العولمة والسياسات العابرة للحدود وعدم السيطرة على راس المال.
6. ان انخراط الاقاليم والولايات في العمل الدولي او ما يسمى اليوم بالبارادبلوماسي كان نتيجة عدة عوامل منها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

الهوامش

[1] **بتول حسين علوان ، احمد عدنان عزيز ، التعددية والتسامح واثرهما في تعزيزبناء المجتمع، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 46، عدد 2، ملحق 2، الجامعة الاردنية، الاردن، 2019، ص Q.431**

[2] **ليث عبد الحسين الزبيدي، الفيدرالية والنظام الفيدرالي في العراق، مكتب الغفران للطباعة والنشر، بغداد، 2015، ط1، ص- ص 12-13.**

[3] **معمر مهدي صالح الكبيسي، توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص8.**

[4] **غانم عبد دهش، ضعف المركز الدستو ربالسلطة الاتحادية واثره على وحدة الدولة الفيدرالية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون، جامعة القادسية، العدد 1، المجلد 12، حزيران ، 2022، ص 48.**

[5] **اسراء علاء الدين نوري، الفيدرالية في الدستور العراقي الواقع والمستقبل بعد الانساحب الامريكي، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء ،السنة الرابعة، العدد الخاص بالمؤتمر القانوني الوطني، 2012، ص 221.**

[6] **Keithe, whttington R, Daniel kelemen and Gregory A, the oxford hand book of low and politics, oxford university press, new York, 2008, p142.**

[7] **William Maddox, the political basis of federalism, the American political science review, 1941, vol 35, no.6, pp.1120 -1127.**

[8] **William Riker H., Federalism, origin, operation, significance, publisher ilitte, Brown and company, bost on, first printing edition, 1964.**

[9] **محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي العراق نموذجا"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009، ص31.**

[10] **ازهار هاشم احمد، تنظيم العلاقات بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم في النظام الفيدرالي، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، 2014، ط1، ص22.**

[11] رونالد. واتس، الانظمة الفيدرالية، ترجمة مها بسطامي، مها تكلا منتدى الاتحادان الفيدرالية، اوتاوا، كندا، طبعة خاصة، 2006، ص 9-6.

[12] د. بلقيس محمد جواد، التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية، مجلة دراسات دولية/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد، العدد 45، تموز – يوليو 2010، ص 1.

[13] Sura saad abid, Adil Hamza Thijeel, University of Baghdad, Diagnosin The Severity of The Syrian Conflict According to Michael S. Lund, Journal of Positive School Psychology, vol. 6, no. 5, 2022, p 6409, Q1.

[14] شورش حسن عمر، خصائص النظام الفيدرالي دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ط2، ص 53.

[15] صفوان المبيضين، الادارة المحلية مدخل لتطويره، دار البازوري، عمان، 2014، ص 27.

[16] طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها ومكوناتها وتطبيقاتها، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، 2015، ط1، ص 264.

17 قاسم علوان سعيد الزبيدي، عيسى تركي خلف الجبوري، اللامركزية والحكم المحلي، مجلة جامعة تكريت، مجلد 20، العدد (12)، 2013، ص203.

[18] عبد الجبار احمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدرش ايبرت، بغداد، ط بلا، 2013، ص7.

[19] احمد فايز العجارمة، دليلك المبسط الى اللامركزية في الاردن، مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية، عمان، ط بلا، 2016، ص13.

[20] يوسف حسن يوسف، الدولة وسيادتها وفق معايير القانون الدوالي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، بغداد، ط1، 2013، ص 206.

21 منذر الشاوي، فلسلفة الدولة، دار ورود الاردنية للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012، ص 103-154.

22 Batool Alwan, Sana Khadhim Qati, Inaas Abdul sadah , University of Baghdad, Iraqi Women's leadership and stste-building, , Journal of International Women's Studies, Vol. 25, Iss. 2 [2023], Art. 13.p.1, Q1.

[23] سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ط1، ص35.

[24] عبد القادر تومي، العولمة فلسفتها مظاهرها، تاثيرها، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص57.

25 صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي- دراسة حالة العراق انموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021، ط1، ص 23-24.

[26] وريك موباي ، جغرافيات العولمة، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد متناق، دار عالم المعرفة، الكويت، 2013، طبلا، ص 9-11.

27 ايهم اسد، تفكيك العولمة باستخداد نظريتي النظم المالية والتبادل اللا متكافيء، التكوين للتاليف والترجمة والنشر، دمشق 2008، ط1، ص11.

28 محمد سعيد ابو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، دار المفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ط1، ص 72-73.

29 هاشم صالح, من الحداثة الى العولمة، المجلة العربية، الرياض، 2017, ط1, ص 267.

[30] ا.م.د. محمد صابر كريم، العولمة وتوظيفها لتحقيق لبرلة السوق وتهميش الانسانية (تاثيرات وباء كوفيد-19 نموذجا"،مجلة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، العدد 61، 2021، ص 270.

[31] نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ط1، ص 61-70.

[32] رودريك ايليا ابي خليل، موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ط1، ص 29-117.

[33] حسين علي ابراهيم البطاوي، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث، دار السنهوري، بيروت، 2016، ط1، ص33-55

[34] عامر عبد الفتاح الجومود، الفيدرالية من فكرة الى واقع، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ط1، ص –ص 77- 82.

[35] عبد العزيز عليوي عبد، دورالسلطة التنفيذية في التجارب إلاتحادية: دراسة في نماذج مختارة, مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 62، 2021، ص 108.

[36] امجد زين العابدين طعمة، طريق الفيدرالية الوعر دراسة تحليلة لواقع ومستقبل الفيدرالية في العراق، دار امجد للنشر، عمان، 2019، ط1، ص23.

37 Inaas Abdul Sadah, university of Baghdad, Feminist Theorizing in the International Relations Discipline, Journal of International Women's Studies, vol. 25, iss. 2, (2023), Art. 13, Q1.

[38] ايناس عبد السادة علي، البارادبلوماسية لمحة تعريفية موجزة، المجلة العربية للنشر، الاردن، العدد 2،2020، ص41-44.

39 جيفري بيجمان، الديبلوماسية المعاصرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014، ص 64-65.

40 Samuel lucas mcmillan, subational foreign policy actors how and why governors participate in US foreign policy, foreign policy analysis, 4(3),227-253.

41 محمد رامين كريبت, اطروحة البارادبلوماسية ونظريات بناء الدولة، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي, 2018, https;//www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp.aid=621376

42 Ivo D. Duchacek, the international dimension fo subnational self- government, publus, 14 (4), 1984, pp (65-31).

43 Pertti joenmkmi & Alex Ander sergunin, paradiplomacy as a capacity – lulling strategy, problems of post-communism, saint Petersburg state university, 2014, 61 (6), pp (18-33).

44 panayotis soldatos, an explanatory framework for the study of federated states as foreign policy actors p 34-53 in hank J. Michelmann and panayots solidtos (eds) federalism and international relations, the role of sub national units Oxford ic London press, 1990.

45 Robert Kaiser, sub- state governments in international Arenas: paradiplomacy and multi-level governments in Europe and North America 90-103 in mastering globalization: new sub-states governors and strategies, ed Lachapelle and paquine.

46 اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006، ط بلا، ص 213.

47 David Criekemans, how sub national entities try to develop their own paradiplomacy, the case of flounders (1993-2005), international conference challenges for foreign ministries managing diplomatic networks and optimizing, value, Geneva, may 3 – june 1, 2006, p5.

48 رودريغو تافاريس, ننسى الامم المدن ستغير الطريقة التي تدير بها الشؤون الخارجية, مقال منشور في شبكة الانترنيت، 2016

المصادر

1. احمد فايز العجارمة، دليلك المبسط الى اللامركزية في الاردن، مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية، عمان، ط بلا، 2016.
2. ازهار هاشم احمد، تنظيم العلاقات بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم في النظام الفيدرالي، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، 2014.
3. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006.
4. امجد زين العابدين طعمة، طريق الفيدرالية الوعر دراسة تحليلة لواقع ومستقبل الفيدرالية في العراق، دار امجد للنشر، عمان، 2019.
5. ايهم اسد، تفكيك العولمة باستخداد نظريتي النظم المالية والتبادل اللا متكافيء، التكوين للتاليف والترجمة والنشر، دمشق 2008.
6. حسين علي ابراهيم البطاوي، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث، دار السنهوري، بيروت، 2016
7. رودريك ايليا ابي خليل، موسوعة العولمة والقانون الدولي الحديث بين الواقعية السياسية والحاكمية العالمية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
8. سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008.
9. شورش حسن عمر، خصائص النظام الفيدرالي دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
10. صفوان المبيضين، الادارة المحلية مدخل لتطويره، دار البازوري، عمان، 2014.
11. طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها ومكوناتها وتطبيقاتها، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، 2015.

12. عامر عبد الفتاح الجومود، الفيدرالية من فكرة الى واقع، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021.
13. عبد الجبار احمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدرش ايبرت، بغداد، ط بلا، 2013.
14. عبد القادر تومي، العولمة فلسفتها مظاهرها، تاثيرها، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
15. قحطان علي سليمان الحمداني، الاساس في العلوم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2004.
16. ليث عبد الحسين الزبيدي، الفيدرالية والنظام الفيدرالي في العراق، مكتب الغفران للطباعة والنشر، بغداد، 2015.
17. محمد احمد اسماعيل، النظرية القانونية للدولة الفيدرالية والحكم الذاتي دراسة مقارنة لمختلف القوانين الوضعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2017.
18. محمد رامين كريبت, اطروحة البارادبلوماسية ونظريات بناء الدولة، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي, 2018.
19. محمد سعيد ابو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة، دار المفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
20. مركز الابحاث المعاصرة، الدبلوماسية الموازية ودورها في الثورة السورية، 2021.
21. معمر مهدي صالح الكبيسي، توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
22. هاشم صالح, من الحداثة الى العولمة، المجلة العربية، الرياض، 2017.
23. وريك موباي ، جغرافيات العولمة، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد متناق، دار عالم المعرفة، الكويت، 2013.
24. يوسف حسن يوسف، الدولة وسيادتها وفق معايير القانون الدوالي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، بغداد، ط1، 2013.
25. لاري دايموند، الديمقراطية تطويرها وسبل تعزيزها، ترجمة فوزي ناجي حاكم، دار المأمون، بغداد، ط1، 2005.
26. محمد عمر مولود، الفيدرالية وامكانية تطبيقها كنظام سياسي العراق نموذجا"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009.
27. بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، جامعة بغداد، التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 46، عدد 2، ملحق 2، الجامعة الاردنية، الاردن، 2019، ص Q.431
28. اسراء علاء الدين نوري، الفيدرالية في الدستور العراقي الواقع والمستقبل بعد الانساحب الامريكي، مجلة رسالة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء ،السنة الرابعة، العدد الخاص بالمؤتمر القانوني الوطني، 2012.
29. ايناس عبد السادة علي، البارادبلوماسية لمحة تعريفية موجزة، المجلة العربية للنشر، الاردن، العدد 2020،2.
30. باسم علي خريسان، الفيدرالية المالية: دراسة في المفهوم والنماذج، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 49، 2015

31. بلقيس محمد جواد، التفاعلات الاجتماعية للتعددية السياسية، مجلة دراسات دولية/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد، العدد 45، تموز – يوليو 2010.

32. عبد العزيز عليوي عبد، دورالسلطة التنفيذية في التجارب إلاتحادية: دراسة في نماذج مختارة, مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 62، 2021.

33. غانم عبد دهش، ضعف المركز الدستور بالسلطة الاتحادية واثره على وحدة الدولة الفيدرالية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، كلية القانون، جامعة القادسية، العدد 1، المجلد 12، حزيران ، 2022.

34. قاسم علوان سعيد الزبيدي، عيسى تركي خلف الجبوري، اللامركزية والحكم المحلي، مجلة جامعة تكريت، مجلد 20، العدد (12)، 2013.

35. محمد صابر كريم، العولمة وتوظيفها لتحقيق لبرلة السوق وتهميش الانسانية (تاثيرات وباء كوفيد-19 نموذجا"،مجلة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، العدد 61، 2021.

36. panayotis soldatos, an explanatory framework for the study of federated states as foreign policy actors p 34-53 in hank J. Michelmann and panayots solidtos (eds) federalism and international relations, the role of sub national units Oxford ic London press, 1990.

37.Robert Kaiser, sub- state governments in international Arenas: paradiplomacy and multi-level governments in Europe and North America 90-103 in mastering globalization: new sub-states governors and strategies, ed Lachapelle and paquine.

38.Batool Alwan, Sana Khadhim Qati, Inaas Abdul sadah, University of Baghdad, Iraqi Women's leadership and stste-building, Journal of International Women's Studies, Vol. 25, Iss. 2 [2023], Art. 13.p.1, Q1.

39.Inaas Abdul Sadah, university of Baghdad, Feminist Theorizing in the International Relations Discipline, Journal of International Women's Studies, vol. 25, iss. 2, (2023), Art. 13, Q1.

40.Keithe, whttington R, Daniel kelemen and Gregory A, the oxford hand book of low and politics, oxford university press, new York, 2008.

41.Sura saad abid, Adil Hamza Thijeel, University of Baghdad, Diagnosin The Severity of The Syrian Conflict According to Michael S. Lund, Journal of Positive School Psychology, vol. 6, no. 5, 2022, p 6409, Q1.